

الباقون فالبيئنة على مُدَّعي ذلك ، فإن قال المدَّعي للحاكم : سِرْ معي ، أو ابْعَثْ مَنْ تراه لِيَخْتَبِرَ هذا الغلط. ، فالْحَاكِمُ بالخيارِ إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، فإن فعل فوجد غِبْنَا بَيْنَنَا أو غلطًا فاحشًا أعاد القِسْمَ ، وكذلك إن شهدَ الشُّهُودُ به .

(١٨٠٤) وعنه (ع) أنه قال : القِسْمَةُ على وجهَيْنِ : أحدهما قِسْمَةُ التَّرَاضِي ، فإذا تَرَاضَى الشركاءُ وكانوا كُلُّهُمْ جائِزِي الأمر ، وعَرَفَ كُلُّ واحدٍ منهم ما قَسِمَ عليه ورَضِيَهُ ، مَضَتْ القِسْمَةُ عليهم . والوجهُ الثاني على الوجهَيْنِ ، أحدهما أن يُقَسَمَ المَقْسُومُ بالزُّرْعِ إذا استَوَتْ أَجْزَاؤُهُ ، والوجهُ الثاني أن يُقَسَمَ بالقيمةِ إذا اختلفَ وتَفَاضَلَ .

## فصل ٢١

### ذكر البنیان

(١٨٠٥) رُوِينَا عن جعفر بن محمد (ع) أنه سئل عن جدارٍ لرجلٍ<sup>(١)</sup> وهو سِتْرَةٌ فيما بينه وبين جاره سَقَطَ فامْتَنَعَ عن بنائه . قال : ليس يُجْبَرُ على ذلك ، إلَّا أن يكون وَجَبَ ذلك لصاحب الدَّارِ الأُخْرَى بحقٍّ أو بشرطٍ في أصل المِلْكِ ، ولكن يقال لصاحب المنزل : أُسْتُرْ على نفسك في حَقِّكَ إن شئتَ ، قيل له : فإن كان الجِدَارُ لم يَسْقُطْ ولكنَّهُ هَدَمَهُ أو أَرَادَ هَدْمَهُ لإضرارًا بجاره لغير حاجةٍ منه إلى هَدْمِهِ ، قال : لا يُتْرَكَ ، وذلك أن رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) قال : لا ضَرَرَ ولا إِضْرَارَ . فإن هَدَمَهُ كُلفَ أن يَبْنِيَهُ .

(١٨٠٦) وعنه (ع) أنه قال : في جدار بين دارَيْنِ لأحد صاحِبَيْ

(١) ي - جدار الرجل .